الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم
فانه لو كان جزا الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذلك قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه
لو كان جزا الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيه الفاء واما للتفصيل
اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اي اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه اذا اجمل في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القراين وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت للتفصيل للجمل وجب
تكرارها وقد تكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا
غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفا في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو
الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فايها الواقعة في جزايها جزء مما في حيزها اي حيز فايها
او حيز ما لان حيز الفا ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي تعويضا منطلقا غير مقيد بحال نحو تقدير تقديم ذلك الجزء على
الفا وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا خاصية جواز التقديم مما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل القايل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فايها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي
معمولية مطلقة اي غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وبين فايها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقايل المازني ان كان ما يتوسط
بين اما وفايها جايز التقديم على الفا مع قطع النظر عن الفا كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو
ان يكون المتوسط جزو الجزا وقدم على الفا والا اي وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق وان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل مسو بين ان يكون وراء الفا مانع اخر
وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع من الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد

منطلق

واما الذين محه

منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفا لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتدا كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي هو منطلق اقيم اما
وحذف فعل الشرط فصار فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغالب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف
فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم تقدير يذكر على صيغة المجهول
الغالب مع عدم جوازها بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفايها منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعا لكثرتها حرف في الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك
فتقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى جاز ان يقال انه اسم بني لكون
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لذلك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تا التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم يلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناية من اول الامر سكون هذه على بناء ما لحقه وحركة تلك
على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما يلحقانه فان كان ظاهرا غير مونث حقيقي فمخير
اي فانت مخير بين الحاق تا التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تا التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث
وههنا من حيث انها من احكام تا التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع
المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسا فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذ الحقت على ضعفها قيل
بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف
ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون

مقام صح

اي المسند اليه اسما

Copyright © King Saud University